



## Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



### The exchange rate and interest rates and their impact on some variables of the Iraqi banking sector

Lecture. Dr. Yasmine Helal Idris

Institute of Administration/Rusafa

Central Technical University

Yasameenhilal1000@yahoo.com

#### Abstract:

The study aimed to try to show the reciprocal relationship between the exchange rate and the interest rate as representatives of financial liberalization and the variables of the Iraqi banking system and its reflection on the development of the efficiency of the banking sector in Iraq. Interest with some variables in the banking sector quantitatively for the period 2004-2020. The researcher used the Eviews program in the statistical analysis to test the stability of the time series, while the method of least squares (SPSS) was used to test the validity of a relationship between the dependent variables and the independent variables, given that both the exchange rate and the interest rate represent financial liberalization, financial depth, deposit index and credit size index. They represent the efficiency of the banking system, and the extracted results did not justify such propositions, as it was not shown through the quantitative side that there are clear positive effects of the impact of the exchange rate and interest on the variables of the banking sector, but it was found from most models that there is no significant effect of the independent variables on the dependent variables. Finally, the study recommended that since it is not possible to be certain of the positive impact of financial liberalization on the efficiency of the banking system, the economic policy should be patient in adopting this policy, whose economic effects can negatively affect the national economy compared to the simple benefits that can be obtained by some variables of this banking system. If there are benefits at all.

**Keywords:** exchange rate, interest rate, financial depth, deposits, credit.

سعر الصرف وأسعار الفائدة وأثرهما في بعض متغيرات القطاع المصرفي العراقي

م.د. ياسمين هلال إدريس

معهد الإدارة/الرصافة

الجامعة التقنية الوسطى

**المستخلص:**

هدفت الدراسة الى محاولة بيان العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة كممثلين للتحريك المالي وبين متغيرات الجهاز المصرفي العراقي وانعكاس ذلك على تطوير كفاءة القطاع

المصرفي في العراق وهل ان المنافع المتحققة من هذه العلاقة في بعض البلدان قابلة للانطباق في الاقتصاد العراقي، ومحاولة تقييم العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة مع بعض متغيرات القطاع المصرفي بشكل كمي للمدة 2004-2020. استخدم الباحث برنامج Eviews في التحليل الاحصائي لاختبار مدى استقرارية السلسلة الزمنية في حين تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (SPSS) لاختبار مدى صحة وجود علاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة باعتبار ان كل من سعر الصرف وسعر الفائدة يمثلان التحرير المالي وان العمق المالي ومؤشر الودائع ومؤشر حجم الائتمان يمثلون كفاءة الجهاز المصرفي وكانت النتائج المستخلصة لا تبرر مثل تلك الطروحات اذ لم يتبين من خلال الجانب الكمي ان هناك اثار ايجابية واضحة لتأثير سعر الصرف والفائدة على متغيرات القطاع المصرفي انما تبين من اغلب النماذج عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة او ان العلاقة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية. واخيرا فقد اوصت الدراسة بما انه لا يمكن الجزم بالتأثير الايجابي للتحرير المالي على كفاءة الجهاز المصرفي فينبغي على السياسة الاقتصادية التريث في اعتماد هذه السياسة والتي يمكن لأثارها الاقتصادية ان تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني بالمقارنة الى المنافع البسيطة التي يمكن ان تحصل عليها بعض متغيرات الجهاز المصرفي هذا اذا كانت هناك منافع اصلا فضلا عن وضع الضوابط المناسبة لا سيما لدخول التدفقات الرأسمالية العائمة.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، سعر الفائدة، العمق المالي، الودائع، الائتمان.

### المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

#### اولاً. المقدمة

ترجع ظاهرة الانفتاح الاقتصادي والاندماج وزيادة التحرير المالي التي سادت الاقتصاد العالمي المعاصر الى هيمنة كل من العولمة والليبرالية الجديدة على صعيد العالم والتي تدعو الى تقليص سلطة الدولة الإدارية والإشرافية على الاقتصاد، بل وتلاشي دور الدولة وانسحابها لصالح القطاع الخاص وهيمنة آلية السوق. وأمام هذه التحولات أصبح من الضروري السعي لانتهاج مجموعة من الإجراءات الإصلاحية التي تتوافق مع برامج تحرير الاقتصاد والمنسجمة مع التوجهات الدولية الحالية التي تتصف بتعميم المنهج الرأسمالي على صعيد العالم لهذا شرعت معظم البلدان النامية الى اتخاذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية بهدف الانتقال من الاقتصاد المركزي الى الاقتصاد الحر.

ان الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة السائدة في العالم افضت الى التحرير الاقتصادي وزيادة حركة وانتقال رؤوس الأموال الدولية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي ولحد الان لا سيما العائمة منها، وقد أفضت ثورة الاتصالات والمعلومات الى الاندماج بين اقتصادات معظم البلدان وبين اسواقها المختلفة على الصعيد العالمي فضلا عن ارتفاع علاقات التقارب التجاري والمالي بين تلكم البلدان.

#### ثانياً. الدراسات السابقة:

١. الباحث سمير فخري نعمة في اطروحة الدكتوراه الموسومة العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات مص -حالة دراسية للمدة من (1975-2006) بين الباحث العلاقة التبادلية بين سعر الصرف في السوق الموازي ومتوسط أسعار الفائدة وانعكاسها

على ميزان المدفوعات وقد قام الباحث باستخدام القياس الاقتصادي لبيان العلاقة التبادلية بين سعر الصرف في السوق الموازي ومتوسط أسعار الفائدة وانعكاسها في ميزان المدفوعات وقد استنتج الباحث ان تخفيض قيمة العملة المحلية سوف يرفع من أسعار الاستيرادات ويخفض اسعار الصادرات بالعملات الاجنبية فيزيد الطلب عليها خارجيا، بينما ينخفض الطلب على الواردات محلياً، وهذا يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري للدولة، كما وان سعر الفائدة يمارس تأثيراً في تحديد سعر الصرف، فزيادة سعر الفائدة في دولة ما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الاموال تجاه هذه الدولة مما يزيد الطلب على عملتها، ويؤدي إلى زيادة سعر الصرف، ويحدث العكس في حال تخفيض سعر الفائدة.

إلا إن سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل يمكن ان يعمل في اتجاهين متضادين، يلغى كل منهما أثر الآخر ويمنع حدوث أي تغير في سعر الصرف. وبصفة عامة فإن. النظرية النقدية تعتبر ان الاعتماد على سعر الفائدة في تفسير تغيرات قيمة العملة المتوقع حدوثها في المستقبل، غالباً ما يعطي نتائج ذات دلالة هامة وغير متحيزة.

٢. نمارق قاسم في اطروحة الدكتوراه الموسومة قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: انطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك تأثير متبادل بين اسعار الفائدة وبين المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة بالنتائج المحلي والاستثمار والتضخم وسعر الصرف وعرض النقد وتوصلت الباحثة الى ان دور سعر الفائدة يختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية وان تأثيره يكون اقل في الدول النامية، بالنسبة للعراق بينت الباحثة ان البنك المركزي العراقي اخذ بتحرير سعر الفائدة الا انه تناسى المستلزمات الاساسية لإنجاح هذا الاجراء كتحديث اساليب عمل الجهاز المصرفي وتطوير الياته وتهيئة الاستقرار السياسي والبنى التحتية الاساسية وبين الجانب القياسي ان سعر الفائدة لم يتمكن من التأثير بشكل كبير في بعض المتغيرات الاقتصادية بل وكانت علاقته ببعض المتغيرات مخالفة للمنطق الاقتصادي.

٣. صبحي حسون وايد حامد في البحث الموسوم أثر انخفاض سعر الصرف على بعض المتغيرات: اختار الباحثان ثلاث دول كعينة للتعرف على تأثير تخفيض سعر الصرف على الصادرات والواردات مفترضين ان هذا التخفيض سيؤدي الى تدفق رؤوس الاموال التي هربت من هذه البلدان وقد استنتج الباحثان ان هذه العملية تقضي الى تآكل الارصدة النقدية للأفراد والشركات وان تحقيق الآمال المعقودة على التخفيض مرهونة بمدى القبول الاجتماعي للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي سوف تصيب المستثمرين وان ليس كل تخفيض تؤدي الى دخول رؤوس الاموال.

٤. سمير فخري نعمة في رسالته الموسومة (أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية-العراق/حالة دراسية للمدة من 1980-2001) وقد بين الباحث ان الهدف الأساسي من البحث بتحليل العوامل المحددة والمؤثرة في سعر الصرف في البلدان النامية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص بحيث يكون هذا النظام ملائماً وكفوفاً ويتسق مع الظروف الاقتصادية للبلد وقد افترض الباحث انه في ظل النظام النقدي الدولي الحالي، ينبغي على العراق إتباع نظام صرف ثابت مع هوامش تحرك ومتمثلاً بربط عملته المحلية بسلة عملات، لأن هذا الخيار سيحقق له هدف الاستقرار والنمو الاقتصادي الحثيث ومن ثم يقلل من الآثار السلبية للتغيرات الخارجية في ميزان المدفوعات وقد استنتج الباحث أن ترك سعر الصرف يتحدد في السوق يفتح مجالاً واسعاً للمضاربة

في توجيهها، لذلك عمدت بعض الدول إلى الأخذ بنظام الرقابة على الصرف أو إنشاء صندوق موازنة الصرف كإجراء مضاد لحركة المضاربة وان خصائص الاقتصاد العراقي تبين ضرورة تبني العراق لنظام سعر ثابت للدينار العراقي لأن هذا النظام يتلاءم مع أهداف السياسة الخارجية والداخلية للعراق.

**ثالثاً. مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في التعرف على مدى امكانية العراق من الاستفادة من التحرير المالي لتطوير قطاعه المصرفي لا سيما هناك وجهتي نظر متناقضة حول تأثير التحرير المالي والتدفقات الرأسمالية العائمة على البلدان النامية ومن ضمنها العراق، وجهة النظر الاولى التي يؤيدها دعاة العولمة والليبرالية الجديدة تعتقد ان التحرير المالي سيفضي لا محال الى حصول البلد على العديد من المزايا الاقتصادية بما في ذلك تطوير القطاع المصرفي، اما وجهة النظر الثانية فهي تعارض مسألة التحرير المالي والتي من جهة نظرهم ستعيد هيمنة البلدان الرأسمالية المتقدمة على اقتصادات هذه البلدان وتعرضها لمختلف الصدمات الخارجية لا سيما نتيجة لوجود رؤوس اموال عائمة لا تجد فرصة للاستثمار في بلدانها ويدفعها حافز الربح السريع في ولوجها للبلدان النامية بغية المضاربة فأى وجهتي النظر هي الاصح والتي ينبغي الاخذ بها وهل هناك اشتراطات او ظروف واجراءات ينبغي اخذها بالحسبان قبل الاقدام على التحرير المالي.

**رابعاً. اهمية البحث:** يرى العديد من الاقتصاديين ان ما يبرر الانتقال الى التحرير المالي انخفاض مستوى الادخار الوطني للعديد من البلدان النامية ومن ضمنها العراق ومن ثم امكانية الاستفادة من منافع هذا التحرير لسد حاجتها الى الموارد المالية لا سيما من العملة الاجنبية ويؤكد هؤلاء الاقتصاديين انه من الضروري ان تتجاوب هذه البلدان مع الرأي المؤيد للتحرير المالي وان النتائج الايجابية للتحرير قابلة للتعميم والانطباق في اي بلد بغض النظر عن مدى توافر شروط نجاح تلكم السياسات في الاقتصاد الوطني وفي القطاع المصرفي العراقي.

#### خامساً. هدف البحث:

١. محاولة بيان العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة كممثلين للتحرير المالي وبين متغيرات الجهاز المصرفي العراقي وانعكاس ذلك على تطوير كفاءة القطاع المصرفي في العراق وهل ان المنافع المتحققة من هذه العلاقة قابلة للانطباق في الاقتصاد العراقي.

٢. محاولة تقييم العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة مع بعض متغيرات القطاع المصرفي بشكل كمي للمدة 2004-2020.

**سادساً. فرضية البحث:** تنطلق فرضية البحث من فرضية مفادها: يعتقد مؤيدي التحرير المالي انه من الممكن ان يكون هناك تأثير ايجابي متبادلاً بين سعر الصرف والفائدة والممثلة لسياسة التحرير المالي وكفاءة متغيرات القطاع المصرفي في جميع البلدان الا اننا نعتقد ان هذه العلاقة لا يمكن التكهّن بمدى تأثيرها الايجابي والمنافع المتأتية منها في الاقتصاد العراقي، وانه ليس من الصواب الجزم او التأكيد على امكانية تعميم النتائج الايجابية لتأثير التحرير المالي على الاقتصاد العراقي، انما يعتمد التأثير الايجابي على جملة عوامل ليس من الضروري توافرها في القطاع المصرفي العراقي وهذا يعني انه ليس من الضروري ان يكون للتحرير المالي تأثير ايجابي على كفاءة القطاع المصرفي واذا كان هناك تأثير فسيكون محدود جداً.

**سابعاً. منهجية البحث:** سيعتمد البحث على منهج التحليل التاريخي عن طريق استخدام الاسلوب الاستقرائي مستعينين بأدوات التحليل الكمي للوصول الى فرضية البحث.

## المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

### التحرير المالي:

أولاً. ما الذي يعنيه التحرير المالي: هناك عدة تعاريف حول ماهية التحرير حيث يرى البعض ان التحرير المالي يشمل ثلاث نقاط أساسية:

١. ازالة القيود على سعر الفائدة.
٢. ازالة القيود على الائتمان المصرفي.
٣. بتخفيف الرقابة على الجهاز المصرفي (حري، ٢٠٠٩: ٣٤) اما اخرون فيعتقدون ان التحرير المالي يقصد به ازالة القيود والضوابط على حرية حركة رؤوس الاموال، وزيادة سعر الفائدة، تحقيق الاستقرار في سعر الصرف باستخدام سعر صرف مرن، وتوفير الضمانات للمستثمرين الاجانب لمواجهة مخاطر تقلبات سعر الصرف وتعزيز استقلالية السياسة النقدية (مصطفى، ٢٠١١: ٢٢) وعلى وفق ما تقدم يشمل التحرير المالي بشكل عام تحرير حساب رأس المال وإلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات. وهو يشمل بالضرورة المعاملات المتعلقة بمختلف اشكال راس المال المباشر وغير المباشر والغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي فضلا عن استقلالية البنك المركزي في رسم السياسة النقدية للبلد.

ويستند التحرير المالي الى اعتماد سياسة الحرية الاقتصادية، والاستناد الى الية السوق في توزيع الموارد الاقتصادية على القطاعات الاقتصادية. (وبالاعتماد على هذه التعاريف للتحرير المالي والتي ركزت جميعها على تحرير كل من سعر الصرف وسعر الفائدة اعتبرنا سعر الفائدة وسعر الصرف يعبران عن سياسة التحرير المالي في الجانب الكمي للبحث)، وعلى وفق ذلك يعد التحرير المالي جزء من سياسة الانفتاح الاقتصادي والذي تعد جوهر سياسة استراتيجية لمرحلة تاريخية جديدة (فواد، ١٩٧٥: ١٢)، تستند الى مواقف إيديولوجية وسياسية واقتصادية تحاول إعادة النظر في المرتكزات والطروحات الاقتصادية السابقة التي اعتمدت على سياسات رأسمالية الدولة التي سادت العديد من البلدان النامية بما في ذلك العراق والتي اعتمدت الشمولية والمركزية والتدخل الواسع للدولة في الاقتصاد، وفي ظل أعتمد أسلوب التخطيط الاقتصادي فضلا عن هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية من خلال قيام البنك المركزي باستخدام مختلف اشكال الكبح المالي في توجيه القطاع المصرفي فضلا عن توجيه الائتمان بشكل اساسي نحو المؤسسات الاقتصادية التابعة للحكومة وبغض النظر عن قدرة تلك المؤسسات على التسديد، مما رفع من درجة مخاطر الائتمان وارتفاع الديون المعدومة، كما عمل البنك المركزي على استخدام اسلوب تحديد سقف لسعر الفائدة وتوجيه الائتمان وتحديد متطلبات الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية وتحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية على الرغم من التفاوت الحاد بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي، فضلا عن الحد من دخول رؤوس الأموال الأجنبية الا انه وفي ظل التغيرات الاقتصادية التي سادت على الصعيد العالمي والتي افضت الى عدم قدرة الوعاء الوطني للاقتصاد على احتواء القدرات الانتاجية المتزايدة وحركة راس المال والسلع المتسارعة الانتقال عبر الحدود وما بين البلدان مما نجم عنه تدويل العملية الانتاجية والاقتصادية واكسابها الطابع

الدولي بعد ان كانت في السابق ذات بعد وطني (هلال، ٢٠١٨: ٧). وهيمنة الاحتكارات المالية على سوق رؤوس الاموال وهذه الطبيعة المالية تضفي على سوق راس المال والنقود صفة السوق السائدة التي تسيطر على اسواق العمل وتبادل السلع.

كما وتزايدت الدعوات للحد من دور الدولة الاقتصادي والذي هو يستهدف في الاساس الدولة المتدخلة على وفق النظرية الكينزية.

**ثانياً. تغيير اساليب عمل النظام الرأسمالي:** من اجل اعادة الهيمنة الاقتصادية على العالم النامي عملت النظم الرأسمالية على تغيير اساليب عملها بعد كل ازمة اقتصادية تسود في اقتصادها وفي ظل تزايد عملية التدويل والاعتماد المتبادل بما في ذلك اساليب تحقيق التراكم، للمحافظة على صيرورة اعادة انتاج هيمنتها الاقتصادية على العالم، لذا حاولت نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل الحرية الاقتصادية وفتح الاسواق وترك الاسعار للعرض والطلب وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقد انعكس ذلك على زيادة حركة رؤوس الاموال (علي، ١٩٩٨: ١٩) لتحقيق مصالح رأس المال على صعيد العالم، مما يعني رسملة العالم على مستوى العمق بعد ان كانت رسملته على مستوى سطح النمط في المرحلة السابقة (حسن، ٢٠١٠: ٩٣)، في ظل هذه الاعتبارات، وعلى الرغم من ان جوهر الرأسمالية بقي كما هو، الا ان الياتها تتجدد باستمرار، ان اتساع ظاهرة التدويل منذ اواخر القرن المنصرم واخذها ابعاد واشكال جديدة في تدويل الانتاج وحركة راس المال نتيجة كون الانتاج واعادة الانتاج الرأسمالية اصبحت من غير الممكن ان تتم الا على المستوى العالمي، ويرى الاقتصادي بول سوزي ان العولمة ما هي الا صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الانتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتسويق والتجارة الى دائرة عولمة الانتاج الرأسمالي مع عولمة راس المال الإنتاجي وعلاقات الانتاج الرأسمالية (الشيبي، ٢٠٠٩: ٤٧) ولتكتمل الصورة بات من الضروري تدويل الفائض الاقتصادي والتراكم واعادة توزيعه على وفق اليات وأطر دولية.

ان نشوء رأسمالية متخطية او عابره للقومية أفرز تزايد تأثير الرأسمالية ذات الطابع الدولي وتعدد اليات حركتها، وظهور أطر اقتصادية ومالية ونقدية دولي جديدة مع اندماج الاسواق العالمية حيث تنامت عملية اندماج اسواق السلع والخدمات ورؤوس الاموال (قريشي، ١٩٩٦: ٣٠) واسواق النقد والرساميل وتزايدت المعاملات المالية العابرة للحدود واندماج اسواق الاوراق المالية والتأمين وفعاليات المصارف العابرة للحدود والوساطات العالمية للدفع وتحرير تجارة الخدمات المصرفية وحرية انتقال الاموال. وقد أصبح هذا الاندماج شامل لمختلف الأسواق بما في ذلك الأسواق المالية مما انعكس تأثيره بشكل واضح على التدفقات المالية بين البلدان من ناحية المصدر والحجم.

**ثالثاً. اهداف التحرير المالي:** على وفق وجهة نظر المؤيدة للتحرير المالي ترى ان التحرير المالي عمل على حشد المدخرات المحلية والعالمية لصالح تمويل القطاع الخاص وإمداد السلطات النقدية بالسيولة اللازمة لتوفير المرونة والكفاءة للسياسة المالية لهذه البلدان، وهذا أعطى دفعة واضحة للنمو الاقتصادي في بعض البلدان التي استندت الى التحرير المالي.

ولكننا نرى انه وكما اثبت الواقع ان التحرير المالي لم يحقق الاهداف التي يتوخاها ولجميع البلدان وحتى تلكم البلدان التي استفادت من نتائجه الايجابية للتحرير كانت لمدة محدودة مع تعرضها للصدمات الخارجية كما هو الحال لما سمي بالنمو الأسويوية.

**رابعاً. التحرير احد شروط الاندماج:** يرى دعاة الاندماج في الاقتصاد العالمي والذي بات ضرورياً من وجهة نظرهم يتطلب جملة تغيرات كالتحرر المالي والحد من تدخل الدولة في النشاط

الاقتصادي وإلغاء القيود المصرفية والقيود على حركة انتقال رؤوس الأموال ومنح الفاعلية المطلقة للسوق في عمليات ضمان توزيع وتخصيص الموارد المالية، وإلغاء الرقابة على الخدمات المالية جميعاً في حركتها نحو الداخل والخارج كما وأن هذا الإلغاء للرقابة يشمل المصارف والمؤسسات المالية المختلفة والعمل على حماية ربحية التوظيف المالي لا سيما الأجنبي، وبشكل مختصر يمكن القول بأن التحرير المالي المطلوب هو تحرير حساب رأس المال وإلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات. وعلى أية حال فإن التحرير المالي المطلوب يشمل بالضرورة المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال المباشر وغير المباشر وإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي وهذا يعني من ضمن ما يعني تحرير:

- أ. جميع المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.
- ب. المعاملات المتعلقة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والتسهيلات المالية.
- ج. المعاملات المتعلقة بحركة رؤوس الأموال الشخصية.
- د. وجميع المعاملات المتعلقة بالتدفقات المالية من وإلى الخارج.

لأقوى موضوع الاندماج والتحرير المالي جدل واسع بين الاقتصاديين ومدى جدوى اندماج البلدان النامية في السوق المالية العالمية دون أن يحسم بشكل نهائي إذ يرى البعض إن الانفتاح على سوق المال العالمية ضروري بسبب اتصاف هذه البلدان بانخفاض نسبة الادخار المحلي مما يفضي إلى عدم القدرة على زيادة الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي فيها (عبد الدايم، ١٩٩٢: ٥)، ويرى هؤلاء الاقتصاديين أن هذا الاندماج والتحرير المالي ولكي يحقق أهدافه المرجوة يستوجب من هذه البلدان إجراء تغييرات هيكلية ضرورية في أسواقها المالية لجذب المدخرات العالمية بما في ذلك إلغاء القيود التي تقف حائلاً دون حركة رأس المال مما يتطلب معه توافر تشريعات تنسجم ورغبة المستثمر الأجنبي من جهة ومنظمة التجارة الدولية من جهة ثانية. وعلى وفق ما تقدم عملت العديد من البلدان النامية تبعاً لهذه النصائح المقدمة من هؤلاء الاقتصاديين والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي على تحرير قطاعها المالي وإعادة هيكلة أسواقها المالية من أجل زيادة قدرتها التنافسية في سوق المال الدولي. أما الاقتصاديين المعارضين لمثل هكذا تحرير فيعتقدون أن ليس من الصواب سعي البلد إلى التحرير المالي والاندماج بالسوق العالمية دون وجود ضوابط واليات مناسبة لضبط هذه العملية إذ قد يكون للتحرير المالي مردودات إيجابية إلا أن ذلك لا يمنع من توافر مردودات سلبية مرافقة له لذا على البلدان التي تسعى إلى التحرير دراسة الموضوع بجدية دون الانجراف نحوه تبعاً للطروحات التي تعتقد أنه يمكن لأي بلد الحصول على نتائج إيجابية، إنما من الضروري دراسة الشروط الواجب توافرها من أجل إمكانية الاستفادة من نتائجه الإيجابية مع تقليص الإضرار الناتجة عن ذلك إلى حده الأدنى، وقد دلت التجارب السابقة لبعض البلدان أن الاندماج المالي أفضى إلى إمكانية حصول البلد على العديد من المنافع بما في ذلك زيادة قدراتها الإنتاجية لاسيما تلك الموجهة نحو التصدير مما أفضى في كثير منها إلى تقليص العجز في الميزان التجاري ورفع الكفاءة الإنتاجية للصناعات التصديرية ومن ثم ساعد ذلك على تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي للبلد.

إننا لا ننكر إمكانية حصول بعض البلدان على العديد من المزايا من هذا التحرير، إلا إن ثمة مخاطر كثيرة قد تتعرض لها من جراء هذا الاندماج والتحرير المالي لا سيما في حالة عدم

توافر ضوابط واليات لضبط هذه العملية، وهذا ما حدث لبعض تلك البلدان مما جعلها عرضة للصدمات الخارجية ونقل الازمات الاقتصادية الرأسمالية العالمية الى داخل اقتصادها، لذا ينبغي انتهاز سياسة اقتصادية قادرة على تأمين البلد من مخاطر عدم ضبط التدفقات المالية الأجنبية والمضاربة، ان عدم توافر مثل هكذا ضوابط سيفضي الى عدم الاستفادة من التدفقات المالية التي يفرزها التحرير المالي لا سيما التدفقات المالية قصيرة الاجل بسبب قدرتها على الانسحاب السريع وقت الازمات.

وعلى وفق ذلك نعتقد انه ليس من الصواب التسرع في عملية التحرير المالي كما يروج لها البعض لا سيما اذا لم تتوافر اليات للضبط، وإنما نعتقد ان التحرير المالي لا يعني بالضرورة التخلي عن كل القواعد والأنظمة المطبقة على معاملات العملة الأجنبية كما يتوهم البعض هذا من جهة، ومن جهة ثانية ينبغي التعرف على العوامل والشروط التي ينبغي توافرها لنجاح هكذا تحرير والتي من أهمها توافر الاستقرار الاقتصادي يرافقه وجود مؤسسات مالية وطنية مناسبة مع احتياطي نقدي دولي لمواجهة الصدمات الخارجية (ابراهيم، ١٩٨٢: ١٣) ان عدم توافر هذه الشروط قد يعرض البلد الى الخطر (محمد، ١٩٩٨: ٤٣) كفقدان استقلاله الاقتصادي والسياسي والتوزيع غير العادل للثروة والتفاوت الحاد بين الدخل فضلا عن استيراد أنماط استهلاكية لا تتلاءم وطبيعة هذه الاقتصادات (سمير، ١٩٩٧: ١٣٤). ولما كان التحرير المالي يهدف الى تمويل القطاع الخاص ومنحه الدور الاساسي في رفع نسبة النمو الاقتصادي للبلد في ظل تلاشي او تقليص الدور الاقتصادي الدولة فإن ذلك يعطي دور مضاعف للجهاز المصرفي في عملية تمويل القطاع الخاص في ظل نقص رؤوس الاموال المعدة للاستثمار مما يستوجب بالضرورة رفع كفاءة الجهاز المصرفي لإيفاء متطلبات هذه المرحلة، وهذا يدفعنا للتعرف على مدى صحة إمكانية الاستفادة الاقتصاد العراقي من هذا التحرير المالي وهل له تأثير ايجابي على متغيرات القطاع المصرفي لا سيما بعد مرور حوالي 18 سنة على تغير السياسة الاقتصادية للدولة والتوجه نحو التحرير المالي لذا فان ذلك يدفعنا بالضرورة الى استخدام الاساليب الكمية للتحقق من ذلك.

### المبحث الثالث: الجانب الكمي للدراسة

#### أثر التحرير المالي على متغيرات الجهاز المصرفية:

ان معرفة تأثير التحرير المالي على الجهاز المصرفي دفعا لاعتماد بعض العوامل التي يمكن ان تعبر عن سياسة التحرير ولما كانت المتغيرات المالية المتمثلة بسعر الصرف وسعر الفائدة يعدان اهم متغيرين في سياسة التحرير المالي باتفاق جميع الاقتصاديين لذا اعتمدناهما كممثلين للتحرير المالي في حين وكما هو معلوم ان مؤشر العمق المالي ومؤشر حجم الودائع ومؤشر حجم الائتمان يمثلان الجهاز المصرفي والذي ينبغي رفع كفاءته وقبل اختبار هذا النموذج المتضمن هذه العوامل علينا اولا التعرف على هذه المؤشرات الثلاث وكيفية استخراجها للمدة 2020-2024 ومدى تأثير التحرير المالي عليها باعتبارها تمثل مدى كفاءة الجهاز المصرفي.

وعلى وفق ما تقدم ولغرض التعرف على مدى ايجابية او قدرة سياسة التحرير المالي على تطوير القطاع المصرفي في العراق بعد مرور اكثر من 17 سنة منذ بدا هذه السياسة سنستعين بالإحصاء والقياس الاقتصادي لبيان مدى التأثير الايجابي للتحرير المالي على المؤشرات المالية المعبرة عن الجهاز المصرفي، معتبرين كل من سعر الصرف X1 وسعر الفائدة X2 يمثلان التحرير المالي كمتغيرات مستقلة وكل من العمق المالي y1 ومؤشر تطور الودائع y2 ومؤشر

تطور الائتمان Y3 وعدهما يعبرون عن مدى كفاءة الجهاز المصرفي كمتغيرات تابعة ومن ثم محاولين التعرف على مدى او مقدار التأثير الايجابي لمتغيري التحرير المالي على متغيرات الجهاز المصرفي ومن ثم تبين هل ان للتحرير المالي قدرة على تطوير هذا الجهاز ونجاحه في تحقيق النتائج التي استهدفتها السياسة الاقتصادية الجديدة بتمويل القطاع الخاص ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة دور القطاع الخاص في هذه العملية.

**الانموذج الاحصائي والقياسي:** سوف نعبر عن التحرير المالي بمؤشرين كما أسلفنا وهما سعر الصرف ونرمز له بالرمز X1 وسعر الفائدة ونرمز له بالرمز X2، اما مؤشرات كفاءة الجهاز المصرفي فنرمز لهم: (مؤشر العمق المالي Y10، مؤشر تطور حجم الودائع Y20، مؤشر حجم الائتمان Y30). وبناء على النظرية الاقتصادية فقد وضعت جملة من الافتراضات المسبقة والمتمثلة بعلاقة المتغيرين المستقلين مع المتغيرات التابعة والتعرف على طبيعة هذه العلاقة تم اعتماد الجدول (١) للتعرف على تطور هذه المتغيرات الخمسة للمدة 2004-2020.

|                     |                                        |
|---------------------|----------------------------------------|
| المتغيرات المستقلة: | سعر الفائدة، سعر الصرف، تطور الائتمان. |
| المتغيرات التابعة:  | تطور الودائع، العمق المالي.            |

الجدول (١): يعبر عن تطور المتغيرات المستقلة للمدة 2004-2020 وهي سعر الصرف وسعر الفائدة والمتغيرات التابعة وهي العمق المالي ومؤشر تطور الودائع ومؤشر تطور الائتمان

| السنوات | اسعار الصرف<br>X1 | اسعار الفائدة<br>X2 | %مؤشر العمق المالي<br>Y1 | مؤشر تطور الودائع<br>Y2 | مؤشر تطور الائتمان<br>Y3 |
|---------|-------------------|---------------------|--------------------------|-------------------------|--------------------------|
| 2004    | 1453              | 6                   | 310.635413               | 15.24529351             | 1                        |
| 2005    | 1472              | 7                   | 2811.75735               | 13.82184189             | 1                        |
| 2006    | 1475              | 16                  | 256.476377               | 19.78449178             | 2                        |
| 2007    | 1267              | 20                  | 3430.79246               | 36.67426457             | 3                        |
| 2008    | 1203              | 16.75               | 18.6485477               | 2.214540512             | 0                        |
| 2009    | 1182              | 8.83                | 222.139476               | 27.69139569             | 3                        |
| 2010    | 1185              | 6.25                | 191.359906               | 27.88326849             | 2                        |
| 2011    | 1196              | 6                   | 53.6717524               | 25.83667384             | 1                        |
| 2012    | 1233              | 6                   | 49.547387                | 24.61454907             | 2                        |
| 2013    | 1232              | 6                   | 50.6681389               | 25.75041751             | 2                        |
| 2014    | 1214              | 6                   | 56.0532737               | 28.61072396             | 3                        |
| 2015    | 1247              | 6                   | 69.7415628               | 33.56221083             | 4                        |
| 2016    | 1275              | 6                   | 50.382466                | 31.74919913             | 4                        |
| 2017    | 1258              | 4                   | 45.6363755               | 29.70380033             | 3                        |
| 2018    | 1209              | 4                   | 42.3758303               | 30.16985005             | 3                        |
| 2019    | 1196              | 4                   | 43.2161913               | 29.54691853             | 3                        |
| 2020    | 1234              | 4                   | 62.3681306               | 42.72391753             |                          |

وقبل البدء بتحليل العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة بكل من العمق المالي وباقي مؤشرات الجهاز المصرفي ينبغي التعرف على مفهوم هذه المؤشرات وكيفية احتسابها لكي يتم بعد ذلك باعتماد طريقة المربعات الصغرى واستخدام برنامج SPSS في هذا المجال طبعاً بعد التأكد من استقرار السلسلة الزمنية:

**أولاً. العمق المالي:** ان تعدد مقاييس العمق المالي يجعل من الصعوبة القبول بتعريف واحد له لذا سنحاول تقديم التعريف الذي يستند الى المقياس الأكثر شيوعاً، وعلى وفق ذلك فالعمق المالي هو عبارة عن اجمالي موجودات المصارف التجارية مقسوم على الناتج المحلي الاجمالي (ياسمين، ٢٠١٧: ١٦٠)، ويمكن الاستدلال من هذا المؤشر على مدى تطور الجهاز المصرفي وعلى مدى تطور المؤسسات المالية والمصرفية ومقدار وحجم القروض التي يقدمها هذا الجهاز لصالح القطاع الخاص، كما وأن العمق المالي يعكس مدى القدرة التنافسية لهذا الجهاز او القطاع. يتم استخراج هذا المؤشر عن طريق المعادلة الاتية وحسب الجدول (٢) الذي يبين تطور هذا المؤشر للمدة 2004-2020.

$$\text{العمق المالي} = \frac{\text{إجمالي الموجودات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وقد تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية عن طريق استخدام SPSS بعد التأكد من استقرار السلسلة الزمنية (الملحق جدول ٥) ومن ثم امكانية الاعتماد على التحليل القياسي ومن ثم توصيف وتقدير الانموذج.

لقد منحتنا طريقة المربعات الصغرى واستخدام SPSS الجدول التالي:

الجدول (٢):

| Dependent variable: Y1    |             |                       |             |          |
|---------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Method least Squares      |             |                       |             |          |
| Sample: 2004-2020         |             |                       |             |          |
| Included observations: 17 |             |                       |             |          |
| Variable                  | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
| C                         | -4537.665   | 3225.711              | -1.406718   | 0.1813   |
| X1                        | 3.952223    | 2.530925              | 1.561573    | 0.1407   |
| X2                        | -0.105830   | 0.622139              | -0.170107   | 0.8674   |
| R-Squared                 | 0.157693    | Mean dependent var    |             | 456.7924 |
| Adjusted R-Squared        | 0.037363    | S.D. dependent var    |             | 1012.601 |
| S.E.of regression         | 993.5042    | AKaike info criterion |             | 16.79914 |
| Sum Squared resid         | 13818709    | Schwarz criterion     |             | 16.94618 |
| Log likelihood            | -139.7927   | Hannan-Quinn criter.  |             | 16.81375 |
| F-Statistic               | 1.310505    | Durbin-Watson stat    |             | 2.714891 |
| Prob.(F-Statistic)        | 0.300812    |                       |             |          |

وقد حصلنا من الجدول على المعادلة الاتية:

$$Y_{10} = -537 + 3.95X_1 - 0.105X_2$$

$$3225 \ 2.53 \ 0.62$$

$$-1.40 \ 1.56 \ -0.17$$

$$R^2 = 0.15$$

$$R^2 \text{ Adjusted} = 0.037$$

$$F = 1.31$$

$$D.w = 2.71$$

### تحليل النتائج:

من الناحية الاقتصادية، يتبين من طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة ان هناك علاقة طردية بين سعر الصرف ومؤشر العمق المالي باعتبار ان ارتفاع سعر الصرف يفضي الى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات العراقية وهذا يؤدي الى العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم انخفاض الناتج المحلي الاجمالي وبما ان هذا الناتج هو عبارة عن مقام معادلة العمق المالي لذلك سيزيد العمق المالي اي تزيد نسبة الموجودات الى الناتج المحلي الاجمالي وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، وعلاقة عكسية بين سعر الفائدة والعمق المالي. ومن الناحية الاحصائية ومن وجهة نظرنا نرى ان النموذج الخطي المتعدد سوف يعطينا نتائج معقولة الا انها قد لا تكون الافضل بسبب كون عدد المشاهدات هي 17 مشاهدة وهي المدة من 2004 ولغاية 2020 في حين ينبغي ان تكون عدد المشاهدات تبعا للقاعدة المعتمدة لهذه الانموذج تساوي على الاقل ما يزيد عن عشر اضعاف عدد المتغيرات المستقلة (طوروس، ٢٠١١: ١٦٥). لقد بينت الاختبارات القياسية المتمثلة بمعامل الارتباط البسيط بين المتغيرين المستقلين ضعف هذا المعامل، مما يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي المتعدد (محمد واخرون، ١٩٩١: ٢٩٨)، كما وان معامل التحديد أكبر من مربع معامل الارتباط، كما بينت قيمة (D-w) المرتفعة والبالغة (2.71) على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (سيفو، ٢٠١٠: ٢٩٨). وعند مناقشة النموذج من الناحية الاحصائية يتبين ان قيمة معامل التحديد المصحح بلغت (0.15) وهذا يعني ان المتغيرين المستقلين سعر الفائدة وسعر الصرف يحددان 15% من التغيرات الحاصلة في مؤشر العمق المالي وان هناك متغيرات اخرى خارج النموذج تحدد 85% من التغير في المتغير التابع.

وحسب الارقام المتاحة يتبين ان قيمة معلمة المتغير المستقل (X1) بلغت 3.95 بخطأ معياري مقداره 2.5، في حين قيمة معلمة المتغير المستقل الثاني (X2) بلغت 0.106 بخطأ معياري مقداره 0.62 في حين كانت قيمة (t) للمعلمتين وعلى التوالي 1.56، 0.17 وهي قيم غير مقبولة كونهما اقل من 2 اما قيمة معامل التحديد المعدل والبالغة (0.037) فهي واطنة جدا تدل على ان المتغيرات المستقلة كان تأثيرها على المتغير التابع ضعيف جدا بحيث لا يذكر، ويؤكد ذلك الاحتماليات غير المقبولة للمتغيرين والبعيدين عن الصفر كثيرا والمتمثلة بالمعنوية والبالغة على التوالي (0.14) و(0.86) اما القيمة التفسيرية للانموذج ككل فهي الاخرى تعاني من اختلال حيث كان معامل التحديد اقل من 16% والإحصائية (F) 1.3 وباحتمالية 30%.

وعلى وفق ما تقدم اظهرت النتائج فشل الانموذج من الناحية الاحصائية مما يعني انه لا يمكن الاعتماد عليه اي ان التحرير المالي لا يمكن ان يؤثر على العمق المالي او يحسن اداء القطاع المصرفي.

ثانياً. العلاقة بين سعر الصرف  $X_1$  وسعر الفائدة  $X_2$  مع حجم الودائع  $y_2$ :  
المؤشر الثاني مؤشر تطور الودائع: يعبر هذا المؤشر عن حجم التعامل المصرفي كما يعد مقياس نوعي للعمق المالي وان أي توسيع في حجم التعامل المصرفي يعني بالضرورة تحسن التعامل في الودائع المصرفية والاصول المالية المختلفة وانخفاض نسبة العملة في التداول الى عرض النقد ومن ثم تطور عادات الجمهور الصيرفية وبالتالي ارتفاع مضاعف الائتمان.

$$\text{مؤشر تطور الودائع} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

ان ارتفاع قيمة هذا المؤشر يعني بالضرورة ارتفاع الوعي المصرفي للجمهور، والعكس يبين مدى انخفاض الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع ومن ثم عدم قدرة المؤسسات المصرفية من تعبئة مدخرات واموال المجتمع باتجاه الودائع او استخدامها في تراكم الأصول وبالتالي فأنها لا تلعب أي دور ايجابي في زيادة النمو الاقتصادي، والجدول (٣) يبين هذا المؤشر للمدة 2004-2020. وقد تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية عن طريق استخدام SPSS بعد التأكد من استقرار السلسلة الزمنية (الملحق جدول ٥) ومن ثم امكانية الاعتماد على التحليل القياسي ومن ثم توصيف وتقدير الانموذج.

لقد منحتنا طريقة المربعات الصغرى واستخدام SPSS الجدول التالي:

الجدول (٣):

| Dependent variable Y2    |             |                       |             |          |
|--------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Method least Squares     |             |                       |             |          |
| Sample:2004-2020         |             |                       |             |          |
| Included observations:17 |             |                       |             |          |
| Variable                 | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
| C                        | 8.098918    | 2.879830              | 2.812290    | 0.0138   |
| X1                       | -0.004398   | 0.002260              | 1.946212    | 0.0720   |
| X2                       | -0.001674   | 0.000555              | -3.013549   | 0.0093   |
| R-Squared                | 0.446035    | Mean dependent var    |             | 2.352941 |
| Adjusted R-Squared       | 0.366897    | S.D. dependent var    |             | 1.114741 |
| S.E. of regression       | 0.886974    | AKaike info criterion |             | 2.756784 |
| Sum Squared resid        | 11.01413    | Schwarz criterion     |             | 2.903822 |
| Log likelihood           | -20.43266   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.771400 |
| F-Statistic              | 5.636173    | Durbin-Watson stat    |             | 0.726661 |
| Prob.(F-Statistic)       | 0.016009    |                       |             |          |

$$Y_2 = 8.09 - 0.004x_1 + (-0.0016X_2)$$

$$2.87 \quad 0.002 \quad 0.0005$$

$$2.81 \quad -1.9 \quad -3.01$$

$$R^2 = 0.44$$

$$R \text{ Adjusted} = 0.36$$

$$\text{Std error} = 0.002$$

$$F = 5.63$$

Prob = 0.016

D.W=0.72

من خلال هذه البيانات تبين لنا ان قيمة معلمة المتغير المستقل X1 بلغت 0.004 بخطأ معياري قدره 0.002 في حين بلغت قيمة معلمة المستقل X2 بلغت 0.002 وبخطأ معياري قدره 0.0006 وبذلك تكون قيمة الاحصائية t للمعلمتين هي (-1.95) و (-3.01) على التوالي وهي قيمة غير مقبولة للمتغير X1 كونها اقل من 2 في حين انها مقبولة للمتغير X2 مما يعني ان تأثير X1 على Y2 غير معنوي بينما تأثير X2 معنوي ويؤكد ذلك الاحتماليات الخاصة بمعلمات المتغيرين البالغة (0.07) و (0.009) على التوالي اما القوة التفسيرية للنموذج فهي تعاني من اختلال حيث كان معامل التحديد المعدل 36.7% والاحصائية (F) 5.6 باحتمالية 16%.

وعلى وفق ما تقدم يتبين ان لسعر الفائدة تأثير على حجم الودائع حيث يفسر هذا المعلمة حوالي 37% من التغير الحاصل في حجم الودائع، الا ان المشكلة تكمن في كون العلاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الودائع وهذا لا يتفق والنظرية الاقتصادية مما يعني عدم إمكانية القبول بها من الناحية الاقتصادية حيث منطوق النظرية الاقتصادية يفترض ان تكون العلاقة طردية بين حجم الودائع وسعر الفائدة سواء مع النظرية الكلاسيكية بعد سعر الفائدة ظاهرة حقيقية او كظاهرة نقدية عند كينز هذا من جانب ومن الجانب القياسي للعلاقة ظهرت الاشارة سالبة نقول انه من العسوية على الباحث تفسير اسباب هذه الحالة ورغم ذلك سنجازف بطرح بعض التفسيرات الاخرى استنادا الى المقولة الشائعة (اذا أخطأ المجتهد في التفسير فله حسنة واذا اصاب فله حسنتان) وهنا يمكن ان تفسر من الناحية الاقتصادية بالرغم من مخالفتها لمنطق النظرية الاقتصادية، اولا ان اداة سعر الفائدة كمثبت اسمي لتوقعات التضخم لا تعمل في الاقتصاد العراقي بالرغم من ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي نتيجة انخفاض التضخم مع ثبات سعر الفائدة الاسمي، ثانيا عدم فاعلية سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي يعود الى كلفة الفرصة البديلة والمتمثلة بنافذة العملة والتي تجني منها المصارف ارباح تفوق متوسط اسعار الفائدة وهذا يمكن ان يفسر العلاقة العكسية بسبب العالقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة، فارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يرفع من الطلب على العملة المحلية و تزداد قيمة العملة المحلية مما يؤثر سلبا في الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد المحلي (سمير، ٢٠٠٧: ٦٦)، ومن ثم انخفاض حجم الودائع.

وعلى الرغم من تقديم هذا التفسير الا انه من الممكن طرح بعض التفسيرات الاخرى وهذه التفسيرات يستند احدهما الى كون سعر الفائدة بالمفهوم الكنزي هو مكافأة تدفع للتنازل عن السيولة، فهي مكافأة لعدم الاكتناز اذن هي مقياس لدرجة التفضيل النقدي لدى الأفراد اي يفضل الافراد الاحتفاظ بأموالهم سائلة لديهم بسبب التوقعات المتشائمة على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة (فخ السيولة)، ولما كان الارتفاع في سعر الفائدة هي علاوة تدفع لدرء وتحسبا للمخاطر فان المودع يقارن بينها وبين العوائد الطارئة والناجمة عن المضاربة والتي تكون اكثر ربحا لا سيما اذا كان هناك فارق بين سعر الفائدة الرسمي وسعر الفائدة الحقيقي كما هو حال الاقتصاد العراقي هذا من جهة كما يمكن احتمال تفسير مثل هكذا حالة الى حد ما عن طريق ايعازها الى العوامل غير الاقتصادي كارتفاع الوازع الديني خلال مدة الدراسة من جهة وارتفاع درجة المخاطرة بسبب الوضع الامني غير المستقر وعدم الثقة بالمصارف نتيجة هروب رؤوس اموال العديد من المصارف الاهلية والتي اغلبها عائلية نحو الخارج وافتقار البنية التحتية للأنظمة المصرفية

للمصادقية من وجهة نظر المودعين وافقتار هذه البنية الى الصيرفة الالكترونية ما يعقد عملية السحب عند الحاجة لها لأنها تتم عن طريق فروع المصارف وخلال اوقات الدوام الرسمي فقط فضلا عن قيام الحكومات المتعاقبة على ايقاف سحبيات المودعين خلال فترة الازمات - ان كل ذلك يعني ان سعر الفائدة لا يعوض عن درجة المخاطرة وتعدد امكانية السحب الاموال من المصارف مما يمنع الافراد من وضع اموالهم في المصارف مهما ارتفع سعر الفائدة بل وسحبها في بعض الاحيان وعلى اية حالة فان هذه التفسير هو محاولة من الباحث قد تصح او قد لا تصح.

ثالثاً. العلاقة بين سعر الصرف X1 وسعر الفائدة X2 مع حجم الائتمان: وقد تم قياس هذه العلاقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى كم هو موضح بالجدول الاتي:

المؤشر الثالث: مؤشر تطور الائتمان: ان هذا المؤشر هو الاخر يقيس تطور وكفاءة الجهاز المصرفي كما ويعبر عن مدى مشاركة القطاع الخاص بالنشاط المصرفي ومقدار وحجم التمويل المقدم من قبل القطاع المصرفي الخاص الى القطاع الخاص الصناعي والزراعي والتجاري ومن ثم مدى ارتفاع النشاط الاقتصادي الخاص ومساهمته في عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي وقد تم الاعتماد على الجدول (١) للحصول على قيمة هذا المؤشر للمدة 2004-2020.

$$\text{مؤشر تطور الائتمان} = \frac{\text{نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وقد تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية عن طريق استخدام SPSS بعد التأكد من استقرار السلسلة الزمنية (الملحق جدول ٥) ومن ثم امكانية الاعتماد على التحليل القياسي ومن ثم توصيف وتقدير الانموذج.

لقد منحتنا طريقة المربعات الصغرى واستخدام SPSS الجدول التي:

الجدول (٤):

| Dependent variable: Y3    |             |                       |             |          |
|---------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Method least Squares      |             |                       |             |          |
| Sample: 2004-2020         |             |                       |             |          |
| Included observations: 17 |             |                       |             |          |
| Variable                  | Coeffcinent | Std.Error             | t-Statistic | Prob.    |
| C                         | 88.87719    | 18.25528              | 4.868574    | 0.0002   |
| X1                        | -0.048049   | 0.014323              | -3.354588   | 0.004    |
| X2                        | -0.017192   | 0.003521              | -4.882954   | 0.0002   |
| R-Squared                 | 0.686198    | Mean dependent var    |             | 26.21079 |
| Adjusted R-Squared        | 0.641369    | S.D. dependent var    |             | 9.388771 |
| S.E.of regression         | 5.622543    | AKaike info criterion |             | 6.450230 |
| Sum Squared resid         | 422.5818    | Schwarz criterion     |             | 6.597268 |
| Log likelihood            | -51.82696   | Hannan-Quinn criter.  |             | 6.464846 |
| F-Statistic               | 15.30704    | Durbin-Watson stat    |             | 1.078460 |
| Prob.(F-Statistic)        | 0.000300    |                       |             |          |

من خلال الجدول حصلنا على البيانات الآتية:

$$Y3 = 88.8 - 0.048X1 + (-0.017X2$$

$$18.2 \ 0.014 \ 0.003$$

$$4.86 \ -3.35 \ -4.88$$

$$R2 = 0.68$$

$$R2Adusted = 0.64$$

$$F = 15.3$$

$$Prob = 0.0003$$

$$D.W = 1.078$$

من البيانات يتضح لنا ان قيمة معلمة المتغير المستقل  $X1$  بلغت 0.048 وبخطأ معياري قدره 0.014 في حين ان قيمة معلمة المتغير المستقل الثاني  $X2$  قد بلغت 0.017 وبخطأ معياري قدره 0.0035 وبذلك تكون قيمة الإحصاء  $t$  للمعلمتين على التوالي وهي (-3.35) و (-4.88) وهي قيمة مقبولة للمتغيرين كونها أكبر من 2 وان للمعلمتين تأثير معنوي على المتغير التابع  $Y3$  لا سيما ان الاحتمالية المعنوية قريبة من الصفر.

ان القوة التفسيرية للنموذج ككل أفضل من الأنموذجين السابقين حيث بلغ معامل التحديد 68% ومؤدى ذلك ان كلا المتغيرين المستقلين يفسران أكثر من 65 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وبدرجة ثقة تامة طالما ان قيمة  $F$  أكثر من 15 وباحتمالية صفر 0%.

اي ان لسعر الصرف والفائدة تأثير معنوي على حجم الائتمان وان العلاقة العكسية بين سعر الصرف وحجم الائتمان مقبولة من الناحية الاقتصادية اما العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وحجم الائتمان فنعزوها الى نفس التفسيرات المقدمة للعلاقة بين حجم الودائع وسعر الفائدة المطروحة سابقا. كما ويرى بعض الاقتصاديين ان سعر الفائدة سعر مضلل ويذهب بعضهم باتجاه معاكس لأثر سعر الفائدة على رأس المال ومن ثم حجم الائتمان (Brigo, 2001: 369).

وعلى وفق ما تقدم يتبين لنا وعلى ضوء الجانب الكمي للدراسة انه لا يمكن الجزم بالتأثير الايجابي للتحرير المالي على متغيرات الجهاز المصرفي لذا ينبغي المقارنة بين المنافع البسيطة التي يمكن ان تحصل عليها بعض متغيرات الجهاز المصرفي وبين الاثار السلبية للتحرير المالي لا سيما المنفلة منه خاصة دخول رأس المال العائم المعد للمضاربة والاستثمار الاجنبي غير المباشر ونقل الصدمات الخارجية الى داخل الاقتصاد الوطني.

#### الاستنتاجات والتوصيات

##### اولاً. الاستنتاجات:

1. ان الاندماج بين جميع الأسواق و لمختلف البلدان بما في ذلك الأسواق المالية من الناحية النظرية عملت على حشد المدخرات المحلية والعالمية لصالح تمويل القطاع الخاص وإمداد السلطات النقدية بالسيولة اللازمة لتوفير المرونة والكفاءة للسياسة المالية الا انه من الناحية العملية لا يمكن الجزم بإمكانية جميع البلدان الاستفادة منها وان الاندماج والتحرير المالي في بعض البلدان افضى الى إمكانية حصولها على العديد من المنافع بما في ذلك زيادة قدراتها الإنتاجية والى تقليص العجز في الميزان التجاري إلا ان ثمة مخاطر كثيرة تعرضت لها كالصدمات الخارجية، لذا ينبغي التريث في دخول التدفقات قصيرة الأجل في حالة عدم توافر اليات لضبط هذه العمالية.

٢. وعلى وفق ما تقدم يتبين لنا بشكل واضح من خلال الجانب الكمي للدراسة ان ما تقدم لا يمكن تعميمه او انه لا يمكن الجزم بالتأثير الايجابي للتحريك المالي على متغيرات الجهاز المصرفي وانما يعتمد ذلك على ظروف كل بلد على حدة ومدى وتوافر شروط نجاحه.

٣. لقد بين الجانب الكمي عدم وجود علاقة على الاغلب بين متغيرات التحريك المالي ومتغيرات القطاع المصرفي في العراق وإذا كان هناك تأثير فهو ضعيف جدا ولا يعول عليه او كون الانموذج المحتسب غير مقبول احصائيا او اقتصادياً.

**ثانياً. التوصيات:**

١. بما انه لا يمكن الجزم بالتأثير الايجابي للتحريك المالي على كفاءة الجهاز المصرفي فينبغي على السياسة الاقتصادية التريث في اعتماد هذه السياسة والتي يمكن لأثارها الاقتصادية ان تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني بالمقارنة الى المنافع البسيطة التي يمكن ان تحصل عليها بعض متغيرات الجهاز المصرفي هذا إذا كانت هناك منافع اصلاً.

٢. العمل على عدم دخول التدفقات الاجنبية العائمة التي تستند في تحقيق ارباحها على المضاربة.

٣. وضع الضوابط الملزمة والرقابة لدخول الاستثمار الاجنبي لا سيما غير المباشر للحد من الآثار التي يمكن ان ينقلها هذا النوع من الاستثمار من صدمات خارجية على الاقتصاد الوطني.

#### المصادر

#### أولاً. المصادر العربية:

١. ابراهيم العيسوي، سياسة بديله للانفتاح، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.
٢. حسن حنفي ود صادق جلال العظم ن ما العولمة ط٢ ن دار الفكر، دمشق ٢٠١٠.
٣. سمير أمين، في مواجهه أزمة عصرنا، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت ١٩٩٧.
٤. سمير امين، الخروج من ازمة الرأسمالية ام الخروج من الرأسمالية المتأزمة ٢٠٠٩.
٥. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات مصر حالة دراسية للمدة ١٩٧٥-٢٠٠٦ اطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة بغداد ٢٠٠٧.
٦. سيفووليد محمد واحمد محمد مشعل: الاقتصاد القياسي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، مصر ٢٠١٠.
٧. محمد نبيل الشيمي، العولمة والازمة الاقتصادية العالمية، الحوار المتمدن العدد ٢٥٣٣ موقع الالكتروني.
٨. عبد الدايم الصاوي، تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصر، الهيئة المصرية للكتاب القاهرة، ١٩٩٢.
٩. عبد الغني حرير، الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس، الجزائر ٢٠٠٩.
١٠. علي عقلة عرسان، الاسبوع الادبي العدد، ٦٠٢، دمشق ١٩٩٨.
١١. طوروس وديع، مبادئ الاقتصاد القياسي، المؤسسة الحقيقة الكتاب، طرابلس، لبنان ٢٠١١.
١٢. فؤاد مرسي، الانفتاح الاقتصادي بعد عام، مجلة الطليعة القاهرية، العدد ١٠، أكتوبر ١٩٧٥.
١٣. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨ شباط ١٩٩٨.
١٤. محمد عبد العال، ورفاه شهاب الحمداني وكنعان عبد اللطيف: نظرية الاقتصاد القياسي، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩١.

١٥. مصطفى محمد، السياسة الاقتصادية ما بعد الانفصال مجلة المصرفي، البنك المركزي السودان العدد ٦٢: السودان ٢٠١١.

١٦. هلال ادريس مجيد، الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة، ط١، دار حميثر للنشر، القاهرة مصر ٢٠١٨.

١٧. ياسمين هلال ادريس، التحرير المالي ودوره في تحديد اتجاهات الصناعة المصرفية في العراق اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، العراق ٢٠١٧.

**ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Aamiaon Brigo, Fabio Mercurio, Interest rate models theory and practice, springer finance, London 2001 p369.

## الملحق

اختبار استقرارية السلسلة:

**ملخص نتائج الإستقرارية:** تم اختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج Eviews.12 وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة (ساكنة) ام غير مستقرة (غير ساكنة) اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات التالية:

الجدول (٥): ملخص نتائج الاستقرارية لسلاسل الزمنية للمتغيرات محل لدراسة

| UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)                                                                              |             |                          |                         |                         |                   |                     |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|--------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------|---------------------|
| Null Hypothesis: the variable has a unit root                                                                   |             |                          |                         |                         |                   |                     |
|                                                                                                                 | At Level    | مؤشر تطور<br>الائتمان Y3 | مؤشر تطور<br>الودائع Y2 | مؤشر العمق<br>المالي Y1 | اسعار<br>الصرف X1 | اسعار الفائدة<br>X2 |
|                                                                                                                 |             | Y1                       | Y2                      | Y3                      | X1                | X2                  |
| With Constant                                                                                                   | t-Statistic | -1.4688                  | -0.0502                 | -2.7983                 | -3.3220           | -3.9636             |
|                                                                                                                 | Prob.       | 0.5191                   | 0.9363                  | 0.0820                  | 0.0324            | 0.0092              |
|                                                                                                                 |             | n0                       | n0                      | *                       | **                | ***                 |
| With Constant & Trend                                                                                           | t-Statistic | -1.4201                  | -3.8176                 | -3.9799                 | -2.6629           | -4.1173             |
|                                                                                                                 | Prob.       | 0.8072                   | 0.0509                  | 0.0648                  | 0.2622            | 0.0323              |
|                                                                                                                 |             | n0                       | *                       | *                       | n0                | **                  |
| Without Constant & Trend                                                                                        | t-Statistic | -1.7448                  | 1.6617                  | 0.3073                  | -0.9171           | -3.8058             |
|                                                                                                                 | Prob.       | 0.0770                   | 0.9686                  | 0.7591                  | 0.3030            | 0.0008              |
|                                                                                                                 |             | *                        | n0                      | n0                      | n0                | ***                 |
| At First Difference                                                                                             |             |                          |                         |                         |                   |                     |
|                                                                                                                 |             | d(Y1)                    | d(Y2)                   | d(Y3)                   | d(X1)             | d(X2)               |
| With Constant                                                                                                   | t-Statistic | -50.3010                 | -4.0943                 | -4.4068                 | -2.8252           | -7.3180             |
|                                                                                                                 | Prob.       | 0.0001                   | 0.0105                  | 0.0055                  | 0.0783            | 0.0001              |
|                                                                                                                 |             | ***                      | **                      | ***                     | *                 | ***                 |
| With Constant & Trend                                                                                           | t-Statistic | -6.4886                  | -5.4370                 | -4.2043                 | -3.1868           | -6.0064             |
|                                                                                                                 | Prob.       | 0.0010                   | 0.0045                  | 0.0283                  | 0.1240            | 0.0013              |
|                                                                                                                 |             | ***                      | ***                     | **                      | n0                | ***                 |
| Without Constant & Trend                                                                                        | t-Statistic | -65.1327                 | -7.2348                 | -6.2450                 | -2.7792           | -5.9517             |
|                                                                                                                 | Prob.       | 0.0001                   | 0.0000                  | 0.0000                  | 0.0089            | 0.0000              |
|                                                                                                                 |             | ***                      | ***                     | ***                     | ***               | ***                 |
| Notes:                                                                                                          |             |                          |                         |                         |                   |                     |
| a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant |             |                          |                         |                         |                   |                     |
| b: Lag Length based on SIC                                                                                      |             |                          |                         |                         |                   |                     |
| c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.                                                    |             |                          |                         |                         |                   |                     |
| This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:                                                         |             |                          |                         |                         |                   |                     |
| Dr. Imadeddin AlMosabbah                                                                                        |             |                          |                         |                         |                   |                     |
| College of Business and Economics                                                                               |             |                          |                         |                         |                   |                     |
| Qassim University-KSA                                                                                           |             |                          |                         |                         |                   |                     |

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يتضح من الجدول (٥) أنه حسب اختبار ديكي فولر الموسع ان السلاسل الزمنية للمتغيرين (أسعار الصرف، أسعار الفائدة) فأنها تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى عند 5%. أما بالنسبة للمتغيرات (مؤشر تطور الودائع، مؤشر تطور الائتمان، مؤشر العمق المالي) فأنها لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى عند 5%، وأنها تصبح متطابقة بعد اخذ الفرق الاول لها. ان نتائج هذه الاختبارات تدلل على امكانية الاعتماد على التحليل القياسي على وفق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ما دامت السلسلة الزمنية مستقرة.